تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

قمة شرم الشيخ 2025
في معادلة المنافع والكُلف

علياء حميد خيون

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

قمة شرم الشيخ 2025: في معادلة المنافع والكُلف

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

علياء حميد خيون/ طالبة دكتوراه، كلية العلوم السياسية _ قسم الاستراتيجية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

عُقدت «قمة شرم الشيخ للسلام 2025» في أكتوبر 2025، برئاسة مشتركة بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وبمشاركة واسعة تجاوزت 20 دولة ومنظمة دولية. هدفت القمة بشكل رئيسي إلى إنهاء الحرب في قطاع غزة، وسعت إلى تحويل الهدنة الإنسانية إلى اتفاق سياسي شامل، بالإضافة إلى تعزيز جهود السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وإرساء أسس لإعادة الإعمار وإدارة المرحلة الانتقالية في غزة.

تُوّجت أعمال القمة بالتوقيع على «وثيقة شرم الشيخ»، كما تم التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل وحركة حماس عبر مفاوضات غير مباشرة قادتها مصر وقطر وتركيا والولايات المتحدة، وهو الاتفاق الذي أكدت حماس أنه ينهي الحرب ويتضمن انسحاباً إسرائيلياً وتبادل أسرى.

ورغم أن القمة نجحت بالفعل في وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب، إلا أن هذا النجاح لا يعني بالضرورة «صناعة السلام». تطرح هذه الورقة تحليلاً لقمة شرم الشيخ 2025 باعتبارها نموذجاً حياً لتطبيق المفاهيم الاستراتيجية (لتيري ديبل)، حيث تتقاطع «المنافع» و«الكلف» في معادلة معقدة لكل طرف من الأطراف الرئيسية المعنية. ستبحث الورقة في المكاسب الاستراتيجية، والأمنية، والاقتصادية التي سعت إليها الأطراف الرئيسية (مصر، والأردن، وغزة)، مقابل المخاطر والأعباء السياسية، واللوجستية، والأمنية التي تحملها كل طرف نتيجة لهذه التسوية

معادلة: المنافع والكلف لكل من مصر والأردن وغزة

أولاً: مصر

مصر هي الدولة المضيفة للقمة، وقد قامت بدور الوسيط الرئيسي إلى جانب قطر وتركيا والولايات المتحدة للتوصل إلى الاتفاق على المرحلة الأولى من خطة وقف إطلاق النار في غزة وتبادل الأسرى. وأكدت مصر دعمها للاتفاق ولجهود السلام، وأشاد الرئيس السيسي بجهود الرئيس ترامب في إنجاحه. كما أعلنت مصر عن استضافتها لمؤتمر الإعمار والتنمية في غزة، وشددت على الأهمية القصوى لإفشال أي مخططات لتهجير سكان قطاع غزة إلى سيناء.

المنافع لمصر: تتمثل المنافع التي حققتها مصر من خلال «قمة شرم الشيخ للسلام 2025» في عدة مستويات، أبرزها تعزيز دورها الإقليمي والدولي، إذ تسعى إلى استعادة مكانتها كقوة دبلوماسية عالمية ووسيط رئيسي في صراعات المنطقة. كما تحقق لمصر مكسبٌ استراتيجيٌ يتعلق بحماية أمنها القومي من خلال وقف إطلاق النار على حدودها، نظراً لما يمثله استمرار الصراع في قطاع غزة من أبعادٍ حيويةٍ ومخاطر استراتيجية، خاصة على طول حدودها مع القطاع في محور فيلادلفيا. تسعى مصر إلى ضبط محور فيلادلفيا ومنع أي وجود أو عمليات عسكرية إسرائيلية فيه، وتعتبر السيطرة المصرية على هذا الشريط الحدودي جزءاً أصيلاً من سيادتها وأمنها القومي. كذلك، يمثل منع تمدد الصراع أحد الأهداف الرئيسية لمصر، حيث إن وقف الحرب يعد ضمانة لعدم اتساع رقعة الصراع أو انفلات الأوضاع الأمنية على الحدود بشكل قد يؤدي إلى اشتباكاتٍ أو صداماتٍ مباشرة مع القوات الإسرائيلية.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد حققت مصر منافع ملموسة تمثلت في استئناف حركة الملاحة في قناة السويس، التي تُعد مصدراً رئيسياً للعملة الصعبة. فالتوترات الإقليمية، ولا سيما هجمات جماعات مثل الحوثيين في البحر الأحمر، تؤثر مباشرة في حركة الملاحة. ومن شأن وقف الحرب أن يقلل هذه التهديدات ويعيد الاستقرار إلى حركة التجارة العالمية. كما أسهمت التهدئة في تحسين المناخ الإقليمي، بما يدعم قطاع السياحة وعودة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر. وفي المجمل، تمثل هذه المنافع خطوة مهمة نحو استعادة الدور المصري الفاعل في ملف القضية الفلسطينية وتعزيز مكانتها كقوة محورية في معادلات السلام الإقليمي.[1]

الكُلف (المخاطر) على مصر

1-ثقل التنسيق الأمني والإنساني: هذا الجزء يشير إلى المسؤولية الثقيلة والجهود اللوجستية والدبلوماسية المعقدة التي تقع على عاتق مصر، وتشمل:

- تحمل مسؤولية أمن الحدود مع غزة: يعني ضرورة نشر قوات إضافية وجهود استخباراتية لمنع أي اختراق حدودي (سواء من متشددين أو مدنيين فارين)، والتأكد من عدم استخدام الأنفاق للتهريب، خاصة بعد أي عملية عسكرية إسرائيلية في المنطقة الحدودية.
- تسهيل دخول المساعدات والبضائع (التنسيق الإنساني): مصر هي البوابة الرئيسية لدخول المساعدات لغزة عبر معبر رفح. هذا يتطلب:

1 . انظر في، محمد ابو سريع، كيف تعزز قمة شرم الشيخ للسلام مكانة مصر العالمية، مقال منشور، 2025، على الموقع القاهرة الاخبارية، https://alqaher-anews.net/news .

- تجهيز المخازن والمستشفيات الميدانية.
- تجميع وتنسيق القوافل الدولية والمصرية.
- إجراء عمليات تفتيشٍ معقدةٍ ومضنية بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلي والأمم المتحدة. هذا يمثل عبئاً إدارياً ولوجستياً ومالياً ضخماً.

المشاركة في ترتيبات أمنية إقليمية طويلة الأجل: بعد أي حرب، تُطالب مصر، بحكم موقعها الاستراتيجي، بالانخراط في وضع ترتيبات «اليوم التالي» لإدارة قطاع غزة، سواء عبر إرسال مراقبين، أو تدريب قوات فلسطينية، أو تأمين الحدود. ويُعدّ هذا الدور مصدر مخاطر أمنية وسياسية، نظراً لتعقيد المهام وتداخل المصالح الإقليمية والدولية، وما قد يترتب عليه من ضغوط داخلية وإقليمية على مصر.

2- ضغوط سياسية (مواجهة أي محاولة لفرض وصاية)

يعكس هذا البعد المخاوف والجهود الدبلوماسية المصرية على المستويين الإقليمي والدولي، ويشمل:

- رفض الوصاية الدولية أو الإقليمية: ترفض مصر بشكل قاطع أي محاولة لفرض ترتيبات لإدارة غزة بعد الحرب لا تنبثق عن إرادة فلسطينية، أو تهدف إلى عزل القطاع عن الضفة الغربية، أو تصفية القضية الفلسطينية.
- ضغوط القوى الكبرى: تواجه مصر ضغوطاً من أطراف دولية وإقليمية، مثل إسرائيل والولايات المتحدة أحياناً، لتبني أو قبول خطط أمنية أو إدارية لغزة قد تضر بأمنها القومي أو تتعارض مع تطلعات الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة.

- الحفاظ على التطلعات الفلسطينية: تسعى مصر لضمان أن تكون أي ترتيبات مستقبلية للقطاع خطوة نحو حل الدولتين، وألا تتحول إلى حلول مؤقتة تعزز الانقسام أو تكرّس الاحتلال.[2]

ثانياً: الأردن

أعلن الأردن مشاركته في القمة بتمثيل رفيع، وأكد أن من المهم أن تسهم مخرجات القمة في إنهاء الحرب على غزة، وأن تدعو إلى تنفيذ ترتيبات تمهيدية لسلام دائم في المنطقة.

المنافع بالنسبة للأردن

1. تأكيد الدور المحوري والوصاية: إعادة إبراز الدور الأردني الفاعل في القضية الفلسطينية، بما في ذلك الضفة الغربية وغزة، وتضمن المشاركة أن يكون الأردن شريكاً رئيسياً في أي ترتيبات سياسية أو أمنية مستقبلية.
2. الضغط الدبلوماسي لمنع أي تغييرات أحادية الجانب: يمثل التواجد الأردني ضغطاً دبلوماسياً لضمان أن تكون مخرجات القمة داعمةً لحل الدولتين، ولمنع أي محاولة إسرائيلية لضم الضفة الغربية (سابقاً أردنية) أو تهجير الفلسطينيين قسراً إلى الأردن، وهو خط أحمر أردني.
3. حشد الدعم الإقليمي والدولي: تبادر الأردن إلى حشد الدعم الإقليمي والدولي لمواقفها الثابتة بشأن الانسحاب الكامل من غزة،

2، انظر في، ياسمين شاهين، وصولا لقمة شرم الشيخ: كيف كانت الوساطة المصرية لوقف حرب غزة، مقال منشور، 15\10\2025، على الموقع بي بي سي نبوز عربي، https://www.bbc.com/arabic/articles/cn7ey1mgdy7o.amp

والوقف الفوري والدائم لإطلاق النار، وضمان إدخال المساعدات الكافية والمستدامة إلى القطاع.

4. إبراز الخبرة الأردنية في المسارات الأمنية والإنسانية: تعيد القمة إبراز هذه الخبرة، مما قد يجعل الأردن شريكاً مفضلاً في أي ترتيبات أمنية مستقبلية، مثل تدريب قوات فلسطينية أو الإشراف اللوجستي، وهو ما قد يحمل معه دعماً مالياً أو سياسياً دولياً.

الكُلف (المخاطر) بالنسبة للأردن

في حال فشل التوصل إلى حل سياسي مستدام، يظل الأردن يتحمل العبء الإنساني كدولة جوار، من حيث استقبال المساعدات وعبورها إلى القطاع، نظراً لجواره المباشر لغزة، مع التخوف الدائم من موجات لجوء قد تشكل تكلفة أمنية واقتصادية كبيرة. كما أن تكامل الدور الإقليمي الأردني مع دول أخرى في ملف الوساطة والقيادة لترتيبات ما بعد الحرب يتطلب جهداً دبلوماسياً مضاعفاً للحفاظ على مكانة الأردن الإقليمية وضمان ألا تتجاوز مخرجات القمة مصالحه الوطنية.

ثالثاً: غزة – قطاع غزة (السلطة الفلسطينية)

شاركت فلسطين، ممثلة بالسلطة الفلسطينية، في القمة. تم التوصل إلى الاتفاق بين إسرائيل وحركة حماس في أعقاب مفاوضات غير مباشرة جرت في شرم الشيخ، حيث شاركت السلطة الفلسطينية بصورة رمزية وشكلية، بمشاركة مصر وقطر وتركيا وتحت إشراف أمريكي. وأكدت حماس أنها توصلت إلى اتفاق ينهي الحرب ويتضمن انسحاباً إسرائيلياً وتبادل أسرى، ودعا الرئيس ترامب والدول الوسيطة إلى ضمان تنفيذ إسرائيل لوقف إطلاق النار بالكامل.

المنافع

وقف إطلاق النار الفوري: إنهاء الحرب، وتخفيف المعاناة الإنسانية، ودخول المساعدات (الغذاء والدواء والوقود). تبادل الأسرى: الإفراج عن دفعات من الأسرى الفلسطينيين مقابل الرهائن الإسرائيليين. إعادة الإعمار: إطلاق خطط اقتصادية دولية لإعادة بناء البنية التحتية والمرافق المدمرة.

الكُلف

قبول الانسحاب الإسرائيلي الذي يتبعه ترتيبات أمنية دولية وإقليمية قد يحد من السيطرة الداخلية للسلطة الفلسطينية. وتشمل المخاطر الأساسية:

1- مخاطر الانهيار: ينظر مراقبون إلى الاتفاق على أنه قد يكون مجرد «هدنة طويلة» أو «تجميد للنزاع» وليس حلاً جذرياً، مما يترك غزة في حالة «لا حرب ولا سلم». فالقمة أنهت الحرب لكنها لم تصنع السلام، ويجعل الاتفاق عرضة للانهيار بسبب الخلافات بين الأطراف أو الرفض الميداني.

2- السيطرة على المعابر والمساعدات: قد تفرض شروط القمة آليات دولية وإقليمية مشددة للإشراف على المعابر وعمليات إعادة الإعمار لمنع دخول «الذخيرة»، مما يعني فرض رقابة مشددة على حركة الأفراد والبضائع في القطاع، ويحد من السيادة الفلسطينية على المنافذ.[3]

3 . انظر في، السيد شبل، غزة في مرحلة ما بعد قمة شرم الشيخ، مقال منشور على موقع الاشراق، 17\10\2025، https://aleshraqtv.iq/all-detal.aspx?-jimare=116884 .

يمكن القول إن قمة شرم الشيخ 2025 تمثل نموذجاً حياً لتطبيق المفاهيم الاستراتيجية لتيري ديبل، حيث تتقاطع فيها المنافع والكُلف في معادلة معقدة لكل طرف من الأطراف المعنية. وعليه، ورغم أن القمة أتاحت الفرصة ونجحت في وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب في غزة، فإن التحدي يكمن في تحويل وقف إطلاق النار إلى سلام دائم.

فالقمة نجحت في إنهاء الحرب لكنها لم تصنع السلام بعد، وقد يكون الاتفاق مجرد «هدنة طويلة» أو «تجميد للنزاع»، وليس حلاً جذرياً. وهذا الوضع يُبقي غزة في حالة «لا حرب ولا سلم»، ويجعل الاتفاق عرضة للانهيار. وعليه، تظل المهمة الكبرى هي كيفية تحويل وقف إطلاق النار إلى سلام دائم ومستدام.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org